الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاحد

27 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

يتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

حقوق الإنسان: إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتير المملكة

المصدر: جريدة عاجل الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.almowaten.net/2021/06

أوضحت هيئة حقوق الإنسان أن برنامج تفعيل المعاهدات يتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على الامتناع عن ممارسة أي عمل أو ممارسة تمييزية ضدها.

وأضافت الهيئة، أن المملكة أصبحت طرفًا فيها بموجب المرسوم الملكي في برنامج تفعيل المعاهدات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ لإنفاذ ذلك الأمر السامي بالتأكيد على الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها.

وعن أبرز الالتزامات الواردة والتدابير الوطنية المتخذة، الالتزام بإدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية أو التشريعات المناسبة الأخرى، وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع.

المساواة بين الجنسين:

كما تم تعديل عدد من الأنظمة بما يكفل المساواة بين الجنسين، ومن أبرز نتائج تلك التعديلات حصول المرأة على جواز السفر والسفر إلى الخارج على قدم المساواة مع الرجل والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الوثائق المدنية والتبليغ عن الوقائع المدنية.

ويتم أيضًا المساواة بين الجنسين في سن التقاعد (60 سنة)، والتمتع بالحق في العمل، بالإضافة إلى حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي منهما.

منع أي عمل تمييزي:

كما يؤكد أيضًا على الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة والتأكيد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة ولي الأمر عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها.

عام / رئيس هيئة حقوق الإنسان يلتقي بنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون شبه الجزيرة العربية

المصدر: جريدة واس الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2245337

الرياض 14 ذو القعدة 1442 هـ الموافق 24 يونيو 2021 م واس
التقى معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد بنائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون شبه الجزيرة العربية دانيال بينام.
وبحثا خلال اللقاء أوجه التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في مجال حقوق الإنسان وسبل تعزيزها.
ونوه معاليه بجهود المملكة العربية السعودية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وما تحقق مؤخرًا من إصلاحات وخطوات رائدة في مجال حقوق الإنسان وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محوراً للتنمية, وذلك وفق توجيهات القيادة الرشيدة وفي ظل رؤية المملكة 2030.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«أبشر» تحذّر مستفيديها من التعامل مع أيّ رسائل مشبوهة تدّعي علاقتها بالمنصة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893097

حذرت منصة (أبشر) المستفيدين من خدماتها كافة، من التعامل مع أي رسائل مشبوهة تدعي علاقتها بالمنصة، أو البوابة الرئيسة لموقع وزارة الداخلية، مشيرة إلى أن هناك محاولات للتحايل على المستخدمين من خلال روابط مزيفة لصفحة الدخول للمنصة بهدف الحصول على بياناتهم واستغلالها في عمليات مشبوهة.
وشددت المنصة على ضرورة التأكد من صحة الروابط عند استخدام المنصة، مفيدة أنه يمكن للمستفيدين الوصول إلى منصة أبشر عبر الرابطwww.absher.sa ، وكذلك الوصول لموقع وزارة الداخلية عبر الرابط (https://www.moi.gov.sa).

عقوبة السجن تنتظر من حض على الكراهية والتمييز العنصري والشتم في النشاط الرياضي

نظام جديد للرياضة تحت قبة الشورى و «الرياض» تكشف التفاصيل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893073

يواصل الشورى تفعيل الاستفادة من مادة نظامه الـ23 التي تنص على أن للمجلس اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، ورفع ما يقرره المجلس للملك، وقد أحال رئيس المجلس عبدالله آل الشيخ إلى اللجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مقترحاً لتشريع نظام للرياضة لدراسته وإبداء الرأي بشأنه وجاء المشروع المقترح لنظام الرياضة من عضو الشورى تركي العواد اللاعب السابق والمحلل الرياضي، وعضو الشورى فيصل آل فاضل والذي يحمل مؤهلات في الأنظمة والإدارة العامة والقانون.

الحكم القضائي وقرار الجمعية العمومية شرط لحل مجلس إدارة أي منتخب

ويهدف هذا النظام المقترح إلى تشجيع ممارسة الرياضة بمختلف أنواعها وتوسيع قاعدة الممارسين للرياضة، وتنظيم قطاع الرياضة، من خلال وضع إطار نظامي ينظم النشاط الرياضي والهيئات الرياضية والترخيص لإقامة المنشآت ومرافق ممارسة الأنشطة الرياضية والترخيص للأندية الرياضية والرقابة عليها وتسوية النزاعات الرياضية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجال الرياضي وتنميته وجذب الاستثمارات الرياضية المحلية والعالمية، وتعزيز الشفافية

وإجراءات الحوكمة في مختلف الأنشطة والمجالات الرياضية والحد من الممارسات غير المشروعة، كما يستهدف النظام تنمية روح المنافسة الشريفة والحد من التمييز والإساءة والتعصب الرياضي، ومكافحة المنشطات المحظورة في المجالات الرياضية، وتعزيز التعاون الدولي في المجالات الرياضية وتنفيذ التزامات المملكة الدولية المتعلقة بتلك المجالات.

توسيع قاعدة ممارسي الرياضة وتنظيم قطاعها وجذب الاستثمارات والحد من التعصب.. أبرز الأهداف

وحسب مواد النظام يشترط لتأسيس الهيئة الرياضية أن يكون لها مقر دائم لأداء الأنشطة الرياضية وذلك طبقا للشروط والمتطلبات التي تصدرها الجهة المختصة، وأن يكون لها نظام أساسي وفقا لأحكام هذا النظام، وكذلك يكون لها موارد مالية للصرف على أوجه نشاطها، وتضع الجمعيات العمومية للهيئات الرياضية حسب المادة الرابعة أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن على أن تتضمن هذه الأنظمة جميع القواعد والأحكام المنظمة لعملها وفقا لما تبينه اللائحة.

اعتماد «الانتخابات» الفردي وصوت واحد لكل ناخب وإلغاء نظام القائمة

ويكون لكل هيئة رياضية جمعية عمومية تحدد اللائحة اختصاصاتها على أن يكون من بينها النظر في تقرير مجلس الإدارة عن أعماله في السنة المالية المنتهية وبرامج النشاط وخطة العمل للعام المالي الجديد وتقرير مراقب الحسابات، واعتماد الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة، إضافة انتخاب مجلس الإدارة، وتعقد حسب المادة الثامنة الجمعية العمومية اجتماعا عاديا مرة كل عام، ويجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماعات غير عادية طبقا للنظام الاساسي للهيئة الرياضية.

وتختص الجمعية العمومية غير العادية بإسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الادارة أو بعضهم وفقا للنصاب الذي يحدده النظام الأساسي للهيئة، وكما نصت المادة التاسعة يحرم من أسقطت عضويته من أعضاء مجلس الادارة مدة دورة كاملة لا تقل عن أربع سنوات من تاريخ إسقاط العضوية، وإلغاء قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة، إضافة إلى وضع الأنظمة الأساسية للهيئات الرياضية وتعديلها، والموضوعات الأخرى ذات الطبيعة المهمة والعاجلة، ونصت المادة العاشرة على أن للجهة المختصة إيقاف أو إلغاء أي قرار تصدره الجمعية العمومية للهيئة إذا كان مخالفا لأحكام هذا النظام أو اللائحة.

وفيما يخص مجالس الإدارات أشارت مواد النظام إلى أن الجهة المعنية تصدر لائحة خاصة بانتخاب مجلس إدارة الهيئة الرياضية على أن تتضمن إلزامية إجراء الانتخابات بشكل دوري ولمدة أربع سنوات، والنص على "عند اقامة انتخابات قبل انقضاء مدة الأربع سنوات فإن مجلس الادارة المنتخب يكمل المدة المتبقية للمجلس السابق" واعتماد نظام الانتخابات الفردي والتصويت على كل مقعد على حدة دون الاعتماد على نظام القائمة، والتأكيد على أن يكون لكل ناخب صوت واحد فقط، وأن لا يُحل أي مجلس إدارة منتخب إلا بحكم قضائي أو بقرار من الجمعية العمومية المنتخبة للمجلس.

ووفقاً للمادة الـ12 تكون مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، ويكون مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية تضامنية عن الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة على أنشطة الهيئة الرياضية وفق قواعد تحددها اللائحة، ويمثل الهيئة الرياضية رئيس مجلس إدارتها أمام الغير وأمام الجهات واللجان القضائية، وله حق تفويض من يمثله. ويحدد النظام الأساسي للهيئة اختصاصه واختصاصات مجلس الإدارة واختصاصات الرئيس التنفيذي والمدير المالي، وأكدت مواد عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من هيئة رياضية، ولا يجوز لأي من منسوبي الوزارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي هيئة رياضية، كما لا يجوز لأي شخص الجمع بين عضوية مجلس إدارة أي هيئة رياضية والعمل فيها بمقابل.

واعتبر النظام اللجنة الأولمبية السعودية هيئة رياضية مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تساعدها الدولة على تحقيق أهدافِها ماديًّا، وتهدف اللجنة حسب المادة 25 إلى تعميق وترسيخ المبادئ والقواعِد الأولمبية، وتوطيد العلاقات مع اللِّجان الأولمبية المُماثِلة في الدول الأخرى، إضافة للجنة الأولمبية الدولية ولها على وجه الخصوص رسم السياسة الخاصة بنشاطات الاتِّحادات الرياضية بالمملكة، والتنسيق فيما بينِها، ونصت المادة على أن اللجنة الأولمبية هي وحدها التي تمثل الدولة في الدورات الأولمبية والعالمية والقارية والإقليمية الخاصة بالألعاب الرياضية، سواء أقيمت داخل المملكة أو خارجها، وللجنة حمل واستعمال الشارات الأولمبية المعترف بها طبقا للقواعد المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي العالمي.

وتنص مواد تتولى اللجنة الأولمبية السعودية تقديم ملفات استضافة دورة الألعاب الأولمبية والاسيوية والعربية والخليجية وغيرها من المسابقات والأحداث الرياضية الدولية متعددة الألعاب في المملكة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة، وتتولى الاتحادات الرياضية تقديم ملفات استضافة بطولات العالم والبطولات القارية والعربية والخليجية لرياضة بعينها

بعد موافقة الجهات المختصة، وتتكون الجمعية العمومية للجنة الأولمبية السعودية من العضو السعودي في اللجنة الاولمبية الدولية إن وجد، الاتحادات الاولمبية السعودية، ورؤساء الاتحادات الدولية لأي لعبة رياضية أولمبية من ذوي الجنسية السعودية، وما لا يزيد على أربعة لاعبين أو لاعبات أولمبيين شاركوا في أي من آخر ثلاث دورات أولمبية، وأي أعضاء آخرين وفقا لما تحدده اللائحة، وحسب المادة 28 يتم انتخاب رئيس ومجلس إدارة اللجنة الاولمبية مدة أربع سنوات.

ونصت المادة 30 على اتحاد اللعبة الرياضية هيئة رياضية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتتكون من الأندية والهيئات الرياضية التي تمارس اللعبة، ويقوم بتنظيم شؤون اللعبة والعمل على نشرها ورفع مستواها الفني وضمان أعلى معايير العدالة والمنافسة الشريفة في حدود القواعد المقرة من الاتحاد الدولي للعبة، ويهدف اتحاد اللعبة الرياضية إلى رفع المُستوى الفني للعبة وزيادة عدد الممارسين ودعم المواهب، اضافة لتوثيق العلاقات الثنائية مع الاتحادات المماثلة والاتحاد العربي والآسيوي والدولي للُعبة.

ووفقاً لمواد النظام المقترح يضع الاتحاد السعودي لكرة القدم لائحة تنظيم الاحتراف وفقاً للوائح الاتحاد الدولي، كما يجوز لأي اتحاد رياضي أن يضع لائحة خاصة بالاحتراف متى رأى ذلك مناسباً وذلك وفقاً للوائح الاتحادات الدولية، ويلتزم أعضاء الاتِّحاد والمُنتمون لهُ من الأندية والأجهِزة والمؤسسات بتعليمات ولوائح وأنظِمة الاتِّحاد والوزارة.

وبشأن الأندية الرياضية، يعمل النادي الرياضي على توفير الخدمات الرياضة للأعضاء بما يساهم في رفع المستوى الرياضي ويعـــود بالنفـــع علـــى جميـــع الأعضاء وفقا لأحكام هذا للنظام وعلى النـــادي اتخـــاذ كافـــة الوســـائل الممكنـــة لتحقيـــق أهدافـــه، ووفقاً المادة 36 تضع الأندية الخطط والبرامج اللازمة لنشر ثقافة الروح الرياضية والتسامح ونبذ العنف والتعصب الرياضي والتمييز وتوعية الجماهير بأخلاقيات المنافسة الرياضية، ونصت مواد المشروع على أنه مع مراعاة ما ورد في نظام التخصيص ونظام الشركات، يصدر الوزير اللائحة الخاصة بتخصيص قطاع كرة القدم في الأندية الرياضية بالتنسيق مع الاتحاد السعودي لكرة القدم ورابطة الدوري السعودي للمحترفين على أن تتضمن تلك اللائحة قواعد تأسيس وتنظيم شركة تدير نشاط كرة القدم في كل نادي مشارك في دوري المحترفين.

وتتولى رابطة الدوري السعودي للمحترفين تنظيم كل ما يخص دوري المحترفين السعودي، ويتكون مجلس إدارتها من الأندية الرياضية المشاركة في دوري المحترفين، ويصدر مجلس إدارة الرابطة قواعد عمل الرابطة بالتنسيق مع الاتحاد السعودي لكرة القدم على أن تتضمن تلك القواعد اختصاصات ومهام الرابطة وآلية عملها وتشكيل مجلس إدارتها واختصاصات المجلس، ومهام واختصاصات رئيس الرابطة، وكل ما يتعلق بعمل الرابطة من النواحي الإدارية والمالية والفنية.

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مئة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من شتم أو اعتدى بالقول او الإشارة أو أهان شخصاً طبيعياً أو اعتباريا أو حض على الكراهية أو التمييز العنصري بأي وسيلة من وسائل الجهر والعلانية أثناء أو بمناسبة النشاط الرياضي.

3شروط لحصول ابن السعودية المتزوجة من أجنبي على الضمان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737858

المدينة - جدة

A A

أتاح نظام الضمان الجديد لأبناء غير السعودي الاستفادة من المستحقات بـ3 شروط، حيث سمحت اللائحة التنفيذية لأبناء غير السعودي بالاستفادة من المستحقات بشروط؛ من أهمها: أن تكون الأم سعودية أرملة أو مطلقة، وإقامتهم إقامة دائمة في المملكة، بالإضافة إلى ثبوت الزواج من زوج غير سعودي بموجب مستند رسمي، وأن يكون لدى الأولاد إقامات سارية المفعول. وحددت المادة السادسة من اللائحة المستفيدين وشروط الاستحقاق، وقالت : «يستفيد من المعاش السعودي المقيم إقامة دائمة في المملكة ممن تتوافر لديه شروط الاستحقاق، ويعد في حكم المقيم إقامة دائمة من لا تتجاوز مدة وجوده خارج المملكة ثلاثة أشهر متصلة، أو منفصلة خلال السنة السابقة لتاريخ صرف المعاش، ويستثنى من شرط الجنسية كل من:

1زوجة السعودي، وكذلك مطلقته وأرملته اللتان لهما أولاد سعوديون، وذلك بشرط تحقق ما يلي:

أ - إقامة المرأة وأولادها إقامة دائمة في المملكة.

ب - أن يكون لدى المرأة إقامة سارية المفعول.

ج - تقديم ما يثبت الحالة.

2أولاد الأرملة والمطلقة السعودية من زوج غير سعودي، وذلك بشرط تحقق ما يلي:

أ- إقامتهم إقامة دائمة في المملكة.

ب - ثبوت زواج المرأة من زوج غير سعودي بموجب مستند رسمي.

ج- أن يكون لدى الأولاد إقامات سارية المفعول.

3الأشخاص ذوو الإعاقة، والأيتام، والأرامل ذوات الأيتام الذين لديهم بطاقات تنقل، وذلك بشرط تحقق ما يلي:

أ- أن تكون بطاقات التنقل سارية المفعول.

ب- تقديم ما يثبت الإعاقة.

وأكدت اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الاجتماعي، أن على الوزارة إشعار مقدم الطلب بقرارها خلال 20 يومًا من تاريخ تقديم الطلب، مع بيان الأسباب في حالة الرفض؛ فإن مضت هذه المدة دون صدور قرار من الوزارة بشأن الطلب، أو صدر قرار برفضه؛ فيحق لمقدم الطلب التظلم أمام اللجنة خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا من انقضاء المدة المحددة لإصدار القرار أو من تاريخ قرار الوزارة برفض الطلب.

15توصية لزيادة الحوافز والترقيات بالجهات الحكومية في دراسة ميدانية بمشاركة 13 وزارة (فرعي(

المصدر: جريدة المدينة الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/737853

سعيد الزهراني-الطائف

A A

قدمت دراسة رسمية لمعهد الإدارة العامة، 15 توصية تتضمن ضرورة تفعيل الحوافز المادية والترقيات وتفويض الصلاحيات للارتقاء بالأداء في القطاعات الحكومية المختلفة. شاركت في الدراسة الميدانية 13 وزارة، ركزت على بيئة العمل وضرورة تنمية المسار الوظيفي، مع تدريب الرؤساء على ملاحظة أي اختلالات في التوافق بين الموظف ووظيفته ومساعدة الموظفين على التبصر بذاتهم والتخطيط لمساراتهم.

أبرز التوصيات

تفعيل أنظمة الحوافز المادية وذلك بتطبيقها بشكل عادل يتناسب مع الأداء المتميز، وبما يحقق المساواة بين منسوبي المنظمة،

تنمية المسار الوظيفي، مع تدريب الرؤساء على ملاحظة أي اختلالات في التوافق بين الموظف ووظيفته

الالتزام بتوفير الفرص التدريبية المناسبة، والعدالة في توزيعها، وبما يتناسب احتياجات العمل ورفع كفاءة الموظفين.

زيادة فرص الترقيات بما يكفل توفير الفرص العادلة

توضيح آليات تقييم الأداء وإطلاع الموظفين على نتائج التقييم توثيق إجراءات العمل داخل الوحدات الإدارية ومراجعتها وتطويرها بصفة مستمرة، والعمل على أتمتتها.

الاهتمام بالمزايا الإضافية في العمل من خلال التأمين الصحي، وخدمات الإسكان، والمواصلات

تهيئة مقرات العمل بالتجهيزات الخاصة بذوي الإعاقة

تأثيث المكاتب بما يتناسب مع احتياجات الوظيفة والموظف

الاهتمام بالنظافة في مقرات العمل من خلال توفير المستلزمات الصحية المناسبة

تجهيز أماكن استقبال العملاء

إعادة تصميم المكاتب:

بما يلائم انسيابية العمل والسرية والهدوء للأعمال التي تتطلب ذلك

مناسبة مواقف السيارات من حيث التصميم والمساحة والعدد وتوفير وسائل الأمن والسلامة

تجهيز أماكن لتحضير القهوة والشاي بشكل يخدم كافة الموظفين

تفعيل تفويض الصلاحيات بما يكفل سرعة إنجاز العمل

اهتمام الرؤساء بطموحات موظفيهم من خلال دعمهم وتحفيزهم لتحقيق طموحاتهم

تقبل الرؤساء للنقد: من خلال الاستماع الفعال للآراء والاقتراحات والشكاوى

المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال الثقة في المرؤوسين

توزيع المهام بعدالة من خلال المساواة

العمل على أن تكون الوظيفة مناسبة لخصائص الموظف الشخصية والنفسية

تحقيق التماثل في بيئة العمل المحفزة في الوحدات الإدارية

تحقيق التماثل في بيئة العمل على مستوى النوع، مع مراعاة وملاءمة بيئة العمل للموظفات

مراعاة طبيعة العمل واحتياجاته، وتوفير بيئة عمل تلائم احتياجات الوظيفة

الاستعانة بخدمات بيوت الخبرة، لتحسين بيئة العمل المحفزة.

حظر أي إجراء تعسفي أو إداري ضد الموظف بسبب بلاغه

لجنة شورية تدرس مشروع حماية سابقة ولاحقة للمبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2073326

درست لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في الشورى مشروع نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا، المعاد إليها من المجلس لتقديم مرئياتها وعرضه على المجلس لاحقاً، وعلمت «عكاظ» أن اللجنة رأت وجوب توفير مختلف صور الحماية الفعالة الموضوعية أو الإجرائية أو الأمنية خلال الفترة السابقة لمثولهم أمام المحكمة واللاحقة على الإدلاء بشهادة أو بلاغ، وسبق للجنة أن تقدمت بمشروع نظام موحد لحماية المبلغين عن الفساد المالي والإداري والشهود والمبلغين والخبراء، وتكفل الدولة المشمولين بأحكام النظام وتتحمل علاجهم وتعويضهم عن أي اعتداء أو وفاة للأسباب التي قررت الحماية من أجلها، وتلتزم الدولة بتعويض وإعالة أسرته بما يكفل لهم حياة كريمة، على أن يتم الالتزام بأحكام وإجراءات الحماية التي طلبتها الجهة المختصة التي لها اتخاذ الإجراءات النظامية بالرجوع بالتعويضات على الأشخاص الذين ألحقوا الضرر بالشخص المشمول بالحماية.

ويحظر المشروع اتخاذ أي إجراء تعسفي، من إنهاء عقد الموظف بسبب بلاغه أو اتخاذ أي قرار إداري يغير من مركزه القانوني أو الإداري يترتب عليه الانتقاص من حقوقه أو حرمانه منها أو تشويه مكانته أو سمعته، أو اتخاذ أي إجراءات أو دعاوى أو عقوبات تأديبية وتدابير سلبية أخرى، على أن تباشر جهات الاختصاص في حال تلقت بلاغاً عن وقوع أي حالة من الإجراءات الوظيفية المشار إليها باتخاذ ما يلزم من توفير الحماية للمبلغ والشاهد والخبير بالتنسيق مع الجهة المعنية.

تضمنت مواد نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا، التي أقرها مجلس الشورى قبل أكثر من عامين، إنشاء برنامج في النيابة العامة للحماية وإدارة خاصة لها بوزارة الداخلية، لحماية المبلغ عن الجريمة وأشكالها، ووقت بدايتها وانقضائها وإلى من تمتد، وكيفية التعامل مع شكاوى التعسف بسبب البلاغات، وسرية المعلومات والمكافأة، والعقوبات، ويخوّل النظام للنائب العام أو رئيس الجهة المختصة بالتحقيق صلاحية قبول المشمولين في النظام في برنامج الحماية وتحديد نوعها وتوفيرها في الحالات الطارئة عند الاعتقاد بإمكانية التعرض لخطر وشيك لتوفير الحماية للمبلغ أو الشاهد أو الخبير أو الضحية، خلال مدة لا تزيد على 30 يوماً، ويجوز للنائب العام تمديدها.

في غضون ذلك، دعت لجنة المياه والزراعة والبيئة وزارة البيئة إلى الاستفادة من المياه المالحة، ومشاريع السدود وتعضيد المصادر لدعم المخزون والإفادة منه في الشرب والري، وإطلاع المجلس على الدراسات التي تجريها للمشاريع قبل تنفيذها، ومبادراتها، ومشاريعها والمعوقات والصعوبات التي تواجهها. وناقشت اللجنة مع وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية والتخصيص عبدالرحمن الزغيبي، ووكيل الوزارة للمياه الدكتور عبدالعزيز الشيباني، ووكيل الوزارة للخدمات المشتركة علي عسيري، التقرير السنوي للوزارة واستعرضت أبرز ما جاء في التقرير وما تقوم به من جهود لتنفيذ أهدافها الإستراتيجية والدراسات التي تجريها عن الوضع البيئي ومبادرات الوزارة في المشاريع التي تعنى بالبيئة والتوعية البيئية.

وبحثت اللجنة مع المسؤولين طبيعة هيكلة المراكز الجديدة واستقلاليتها إدارياً ومالياً، والأعمال التي تقوم بها، ودعم الموارد البشرية التابعين لها، وأكدت أهمية معالجة ما يشهده قطاع المياه وإيصال الخدمة والفاقد من الشبكة، داعيةً الوزارة إلى التركيز على التسويق الزراعي، وتدريب المزارعين، والتباحث حول الخصخصة وبرامجها.

دراسة المنافسة العادلة لتأمين المشتريات لكسر الاحتكار

يتدارس مجلس الشورى جهود الهيئة العامة للمنافسة لرفع مستوى مهارات العاملين في القطاع الحكومي أو الخاص في مجال المنافسة لتأمين مشتريات قطاعاتهم، ويتداول الأعضاء تحت قبة البرلمان الأدوات النظامية الإضافية اللازمة لزيادة ضمان المنافسة العادلة لمختلف الشركات عبر وضع آلية مباشرة وغير مباشرة للقطاعات المستهدفة. ودعت اللجنة إلى التنسيق بين الهيئة ووزارة المالية والجهات ذات العلاقة للعمل بما يضمن عدالة التنافسية، ويحقق أهداف الهيئة العامة للتنافسية ومنها السياسات المحفزة للمنافسة، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، ما يحسن أداء الأسواق، لدعم ثقة المستهلك وقطاع الأعمال، والمساهمة في تدفق الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز قيم الشفافية، والفعالية، والثقة والمصداقية، والالتزام.

وعقدت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى اجتماعاً برئاسة الدكتور فيصل آل فاضل، لمناقشة التقارير السنوية للهيئة العامة للمنافسة، وبرنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم استعراض ما تضمنه التقرير عن أداء الهيئة والبرنامج، تمهيداً لرفع تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة وتوصياتها للمجلس في جلساته القادمة. وبحث أعضاء اللجنة خلال الاجتماع إمكانية قيام الهيئة بتطوير آليات فعالة للشكاوى والبلاغات والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسريع النظر وإصدار الأحكام بمدة لا تتجاوز 6 أشهر تبدأ من استلام البلاغ وحتى إصدار الحكم. وأشارت اللجنة إلى ضرورة وجود دراسات تتعلق بالبيئة التشريعية والتنفيذية لبرنامج ضمان القروض والتسهيلات في المملكة، لدعم عملية التوسع في البرنامج لدعم رواد الأعمال في مواجهة التحديات المالية وزيادة عدد المستفيدين من البرنامج بالاستفادة من التجارب العالمية.

وبحث أعضاء اللجنة إمكانية قيام البرنامج بدراسة آثار مبادرة دعم المنشآت ذات نسب التوطين المرتفعة التي أطلقها صندوق التنمية الوطني من خلال البرنامج لتكون ضمن مبادرات التوطين الدائمة. وتدارست لجنة الإدارة والموارد البشرية برئاسة عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الدكتورة سامية بنت عبد الله بخاري أبرز ما ورد في التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية حول أداء الوزارة خلال عام التقرير، وتم استعراض أبرز إنجازات الوزارة وما قامت به لتحسين أدائها، ورفع جودة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين. وتناول الاجتماع سبل التغلب على ما واجه قطاعات الوزارة (العمل، والتنمية، والخدمة المدنية) من صعوبات ومعوقات خلال عام التقرير، خصوصاً في فترة جائحة كورونا، وما قدمته من برامج ومبادرات للوصول إلى أفضل النتائج لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

السعودية تُبعد 1100 سجين باكستاني لإكمال عقوباتهم في بلادهم

أُفرجت عن 65 سجيناً في المرحلة الأولى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://sabq.org/wDQWh7

قالت السفارة الباكستانية لدى المملكة العربية السعودية: إنه بالتعاون مع السلطات السعودية، تم الإفراج عن 65 سجينًا باكستانيًّا من السجون السعودية، من بين 1100 سجين آخر سيتم إبعادهم إلى باكستان في مراحل مختلفة لإكمال عقوباتهم هناك.

ووفقًا لصحيفة "ذا ناشيونال" الباكستانية، فإن عدد السجناء الباكستانيين في السجون السعودية يصل إلى 3284 سجينًا، بعضهم سيستمرون في قضاء عقوباتهم الكاملة في السعودية بسبب ارتكابهم جرائم خطيرة من بينها القتل وتهريب المخدرات.

وأشار السفير الباكستاني لدى الرياض، بلال أكبر، إلى أن هناك 23 سجينة باكستانية في مختلف سجون المملكة سيتم الإفراج عن عدد منهم؛ موضحًا أن الجهات في المملكة متعاونة بشكل كبير في مشاكل السجناء ومساعدتهم في قضاياهم العالقة وإعادتهم إلى بلادهم.

وقال السفير "بلال أكبر": إن الترتيبات جارية حاليًا لإعادة 65 باكستانيًّا أفرجت عنهم السلطات السعودية هذا الأسبوع من مختلف السجون، بعد أن دفعت السفارة الباكستانية مبلغ الغرامات المستحقة عليهم.

وأضاف: "بعد إصدار وثائق سفر مؤقتة لهم؛ سيكون بمقدور هؤلاء الباكستانيين السفر إلى باكستان الأسبوع المقبل، ويتوقع أن يتم الإفراج عن ما يقارب 25 سجينًا باكستانيًّا خلال الأسبوع المقبل."

خطوات إعادة الهيكلة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893023

د. زياد آل الشيخ

لعلي أكون غير مبالغ إذا قلت إن الهيكلة من أكثر أدوات الإدارة فاعلية وتأثيراً، وهي نتيجة لذلك تستحق عناية خاصة، ولأن الهيكلة من أدوات تنفيذ الاستراتيجية، فإنها من أوعية الثقافة المؤسسية كذلك، وكما يقول بيتر دركر فإن ثقافة المؤسسة تلتهم الاستراتيجية التهاماً، فهي بحاجة للهيكلة باعتبارها ممكناً لها، وقد يستمر العمل باستراتيجية المؤسسة مدة أطول من بقاء هيكل المؤسسة من دون تغيير، فإذا وجدت عقبات تنفيذية، فستكون الهيكلة ضمن خيارات الإصلاح التي بيد القائد، إنما إذا وجدت مشكلات تنفيذية واتضح أن الهيكلة بحاجة لتحديث، فما خطوات إعادة الهيكلة؟

يمكن أن تقسم خطوات إعادة الهيكلة إلى شقين مهمين: فهم المتطلبات وإيجاد التصميم الذي يلائمها، لفهم المتطلبات، على المؤسسة أن تبني مبررات إعادة الهيكلة بالإجابة على الأسئلة التالية: هل يتناسب التغيير المقترح مع الاستراتيجية؟ هل توجد خيارات أخرى غير إعادة الهيكلة يمكن أن تلبي المتطلبات؟ هل تمتلك المؤسسة القدرة على تنفيذ إعادة الهيكلة بنجاح؟ هل تمتلك المؤسسة الميزانية الكافية للتنفيذ؟ وإذا نفذت هل العائد من الفوائد بتناسب مع التكلفة؟ الإجابة الوافية على هذه الأسئلة قبل المضي في التنفيذ يضمن إطاراً مناسباً للخطوات التالية.

قبل البدء في الهيكلة على المؤسسة أن تنشئ إدارة مسؤولة لتنفيذها، تعمل هذه الإدارة على وضع أسس الحوكمة لعمليات الهيكلة المختلفة، وقبل الشروع في تصميم الهيكلة المناسبة، على فريق المشروع أن يدرس المتطلبات بدءاً من الرؤية مروراً بالأهداف إلى إدارة التغيير، فعلى الفريق أن يتصل باستمرار مع القيادة وأصحاب المصلحة بأخذ مرئياتهم حول التغيير المرتقب، بعد الانتهاء من المتطلبات، على فريق المشروع أن ينفذ ثلاث خطوات متتالية ضمن مرحلة التصميم وهي: التصميم، والتطبيق، وإعادة التقييم والتحسين، ويمكن أن تنفذ الخطوات الثلاث عبر دورات متتالية مع وجود مقاييس للجودة والأداء ضمن حوكمة المشروع.

للوصول إلى الهيكلة المنشودة، على مكتب إعادة الهيكلة أن يدرك أنه ينفذ مشروعه ضمن الهيكلة القديمة، لذلك عليه أن يستفيد من عدد من الممكنات، من أهمها دعم القيادة، فإن نفذت إعادة الهيكلة بدعم القيادة ثم واجه الفريق صعوبات ولم يجد دعماً لتجاوزها، فإن ذلك يهدد نجاح المشروع برمته.

إضافة إلى التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة، فإن ما يغفل عنه الكثير هو التدريب، حسب ما تأتي به إعادة الهيكلة من أساليب عمل جديدة، فإن التدريب من أهم ممكنات نجاح المشروع، فإذا كان نطاق الهيكلة صغيراً، فقد يكون ما ذكر مفيداً إنما غير ضروري، أما إذا كان نطاق الهيكلة كبيراً، فاتباع خطوات التنفيذ ضرورية مع وجود اختلافات مرحلية تتناسب مع مجريات الأمور، فكما أن الهيكلة أداة فعالة للتغيير، فإنها أداة خطيرة إذا استخدمت في غير مكانها، فالخطأ وإصلاحه ربما كلف أكثر مما لو بقي الأمر على ما كان عليه.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

سوق العمل وتخريج الكفاءات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/27/article_2121126.html

د. أمين ساعاتي

يعد التعليم هو حجر الزاوية الذي سيأخذنا إلى مجتمع المعرفة وثقافة العمل الذي نتطلع إليه بأمل كبير لبناء اقتصاد معرفي يقوم على الإبداع والابتكار، من أجل بناء مختلف موارد الاقتصاد الوطني الجديد، وتهتم رؤية السعودية 2030 بضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على المورد الأوحد.

لقد كان التعليم في شباط (فبراير) 2014 على موعد مع ولادة جامعة جدة التي تقرر إنشاؤها لتنضم إلى منظومة المؤسسات الجامعية التي ستضطلع بمسؤولية بناء مجتمع معرفي يقوم بمهام التحول الرقمي جنبا إلى جنب مع مجموعة الجامعات العصرية التي أنشأتها المملكة لبناء صرح علمي يقضي على الجهل، والفقر، والمرض، ويبني عروشا من الكفايات والكفاءات.

وتعد مدينة جدة مركزا تعليميا رفيع المستوى، حيث تقع فيها مجموعة من أقوى وأحدث الجامعات العصرية في عالمنا العربي أولها جامعة المؤسس جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة جدة، وجامعة عفت الأهلية، وجامعة دار الحكمة، والجامعة العربية المفتوحة، وجامعة الأعمال والتكنولوجيا، إضافة إلى هذه الجامعات، ففي جدة تقع أعداد كبيرة من الكليات في شتى فروع المعرفة والعلوم، حيث نستطيع القول: إن جدة مشبعة بالتعليم الأساسي والفني وإنها لم تعد تشكو من فقر في الكفاءات.

وتحتوي جامعة جدة على عدد من الكليات العلمية ذات الأبعاد الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، ومن أهم الكليات: الطب، والاتصال والإعلام، والهندسة، والتربية، والعلوم، والأعمال، والقانون والدراسات القضائية، والآداب والعلوم الإنسانية، والمجتمع، وهناك مجموعة كبيرة من العمادات والمعاهد في شتى حقول المعرفة والعلوم. وكل هذه الكليات تهتم في مقرراتها بتخريج شباب أكفاء يحتاجون سوق العمل السعودية في ظل متطلبات خطة التوطين التي تعتمدها الحكومة السعودية.

والحقيقة أن جامعة جدة تعد الجامعة الثانية في المدينة الفسفورية اللامعة بالطموح والابتكار والإبداع، وفي ظل الطموحات المتواكبة، فإن مشاريع المستقبل لن تتوقف، بل تستمر حتى تحقيق الأهداف الكبرى التي وضعتها رؤية السعودية 2030. وما يبعث على الارتياح أنها انتهت من مراحل التأسيس ودخلت في طور الأداء والتطوير، والمساهمة في بناء الإنسان كي يكون مؤهلا للمشاركة في البناء والتنمية.

وإذا بحثنا عن الأهداف المعلنة للجامعة فإننا نجدها تتمثل في تحقيق التكامل مع الرؤية التعليمية للمملكة بما يشمل أهدافها المستقبلية والارتقاء بها على الصعيد العلمي، وأيضا من أهداف الجامعة توفيق أهدافها مع الأهداف والرؤى الاستراتيجية العامة للدولة، وكذلك تنظيم الدورات التدريبية التي يحتاج إليها الخريجون للتعامل مع سوق العمل والتدرب بشكل جيد على إنجاز المهام المختلفة المطلوبة منهم، علما بأن الجامعة تؤهل الطلاب كي يصبحوا قادة فاعلين ومؤهلين للتوفيق بين

المقررات والمناهج الدراسية وبين المعايير والمقاييس الدولية، مع ضرورة ربط الطلاب بالهوية الوطنية من خلال تخصيص مناهج ومقررات تتضمن بعض الرؤى الوطنية والعالمية.
إننا لا نذيع سرا إذا قلنا: إن اقتصاد مدينة جدة كان يشكو من مخرجات التعليم في ظل التوسع العمراني والجغرافي الذي تشهده المدينة في ظل التوجه الدولي الاقتصادي للاهتمام باقتصاد المدن وتطويره، حيث كانت تتسابق الكليات إلى تخريج الكوادر ذات التخصصات التي لا تطلبها ولا تقبلها سوق العمل، ولذلك فإن جدة كانت تتوجع من أمراض البطالة وتكدس العمالة الأجنبية. وإذا كانت جدة تشكو عدم تناغم مخرجات التعليم مع احتياجاتها، فإن جامعة جدة أجرت كثيرا من الإصلاحات وفتحت كليات ذات تخصصات مطلوبة في سوق العمل الجداوية خاصة، وسوق العمل السعودية عامة.
ومسألة كليات لا تطلبها سوق العمل مسألة مرفوضة وغير مقبولة الآن، والصحيح أن الجامعات تؤسس لتخريج المواهب ذوي المهارات، وإذا سلمنا بأهم المسؤوليات التي تضطلع بها الجامعات، فإن افتتاح كليات تتناغم مع ما تطلبه سوق العمل هو الهدف الرئيس من التعليم الجامعي، لأن التعليم الجامعي لم يعد مجرد صيت وسمعة، بل الجامعات هي الجهة المسؤولة عن توفير الكوادر الوطنية المختصة، ولا يمكن أن تنجح خطط وبرامج التنمية إلا إذا أسست الجامعات على أساس تخريج الكوادر ذات التخصصات والمهارات العالية والمطلوبة في السوق المحلية. إن أهم ما تهتم به جامعة جدة هو تخريج طلاب في الهندسة، والطب، والآثار، والسياحة، والحاسبات، واللغات الشرقية، وبالذات اللغات الصينية واليابانية والكورية، وهي تخصصات لم تفطن لها جامعاتنا رغم أن الدولة تتجه بكل ثقلها نحو تنمية مورد السياحة انطلاقا من أن أراضي المملكة هي الأراضي التي شهدت قيام الحضارات القديمة وآخرها وأهمها الحضارة الإسلامية التي شع نورها من بطاح مكة المكرمة ومهاد المدينة المنورة وسائر الأراضي المقدسة التي شهدت بزوغ الدين الإسلامي الأعظم.
إذن نحن نقع تحت كنز من الآثار التي تحتاج إلى مشاريع وبرامج استثمارية هائلة، ولذلك فإن التعليم هو حجر الأساس في استثمار هذه الكنوز من الآثار الجليلة والفريدة. والواقع أن الرابط بين سوق العمل، ومؤسسات التعليم يجب أن يكون رابطا عضويا حتى يتناغم الطلب على القوى العاملة مع مخرجات مؤسسات الموارد البشرية واحتياجات السوق السعودية.

كاريكاتير

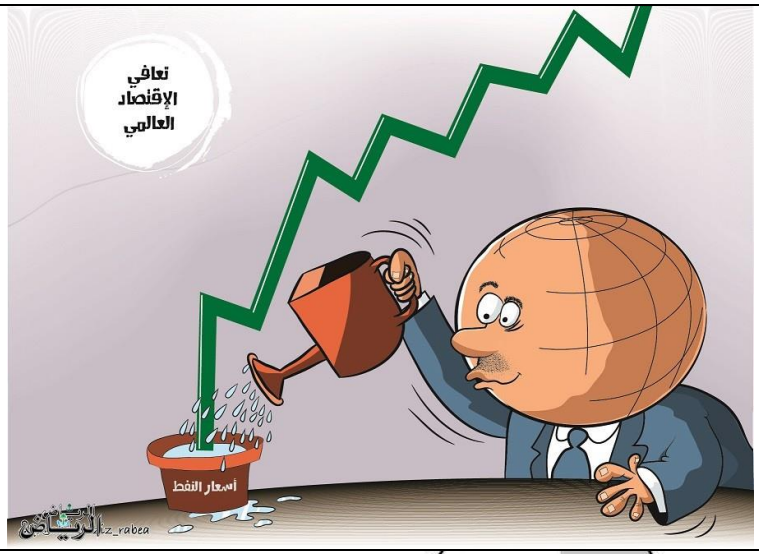	المصدر: جريدة الرياض الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م https://www.alriyadh.com/1893056
	المصدر: جريدة الأقتصادية الاحد 17 ذو القعدة 1442هـ - 27 يونيو 2021م https://www.aleqt.com/2021/06/26/article_2120796.html